نشرتها جريدة الأخبار اللبنانية

وثائق «ويكيليكس» تكشف أسرار الموقف الكويتي من حرب تحرير العراق

تظهر برقيات صادرة عن السفارة الأميركية في الكويت نشرها موقع ويكيليكس مؤخراً الموقف الكويتي من حرب تحرير العراق وتشير برقية مؤرخة في 5 ابريل 2003 الى نقاش دار بين وزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح مع السفير الأميركي آنذاك ريتشارد جونز ويتناول النقاش تطور الحرب على العراق، ورحلة الشيخ د.محمد الصباح المقبلة الى الدول الاعضاء في مجلس الأمن وفي الامم المتحدة، فهو سيزور بكين، موسكو، باريس، لندن، واشنطن ونيويورك (الأمم المتحدة)، برلين، ومدريد وروما لتفسير «الحرب من وجهة نظر كويتية» والطلب من الحكومات شجب الاعتداءات العراقية على الكويت، ومساندة الشعب لا النظام في العراق، واوضح الشيخ د.محمد الصباح انه سيناقش في الولايات المتحدة «عراق ما بعد صدام» ومصلحة الكويت في المشاركة في إعادة الإعمار وإيصال صوت المعارضة العراقية التي اعلنت للحكومة الكويتية رغبتها في أداء دور اكبر في تحرير العراق، ويضيف انه خلال الزيارة سيشكر الولايات المتحدة على تحرير الكويت من الطغيان، وعلى ازاحة صدام حسين، وقال «الأشخاص الذين يخضعون للاحتلال هم فقط من يفهمون ذلك، يجب ان يسمع الناس ذلك».

وبحسب الوثائق فإنه حين يطلب السفير جونز من الشيخ د.محمد الصباح التزاما بإعادة بناء العراق، يقول ان بلاد الرافدين غنية بالموارد، وبالتالي الطريقة الافضل لمساعدتها هي في القروض والاستثمار، عوض المنح والمساعدات.

وتشير الوثيقة التي نشرتها جريدة الاخبار اللبنانية الى ان الحديث بين جونز والشيخ د.محمد الصباح تطرق الى سبل منع قضية العراق من التداول في اي هيئة اخرى غير مجلس الأمن في الأمم المتحدة وتناول مشكلات الكويت فيما يتعلق بالجهود الالمانية لعرقلة عمل لجنة التعويضات في الأمم المتحدة ويظن الشيخ د.محمد الصباح ان فرنسا وروسيا اللتين توافقان على تأجيل الدفع تريدان تعويض الشركات الفرنسية والألمانية.

السفير وافق الشيخ د.محمد الصباح على ذلك، ونصحه بالاتصال ببعثة الكويت في جنيف لتعترض على اي محاولة لإيقاف دفعات شهر نيسان واقترح السفير ان تستخدم قوات درع الجزيرة لتوزيع المساعدات الانسانية في العراق.

وفي رد على سؤال للشيخ د.محمد الصباح قال السفير ان سورية لاتزال لا تساعد الجهود الاميركية في العراق، فهي تسمح للسفارة العراقية في دمشق بتجنيد مقاتلين من اجل صدام، وتشحن معدات عسكرية عبر الحدود. الشيخ د.محمد الصباح من جهته، قال ان السفير الكويتي في دمشق لاحظ زيادة السيارات الثمينة التي تحمل لوحات تسجيل عراقية في المدينة، ومعظمها يتجه الى لبنان، كذلك اغلقت مستشفيات بعض اقسامها ووضعتها في تصرف الشخصيات المهمة، وأجاب السفير عن سؤال للشيخ د.محمد الصباح بأن الحرب الجوية تدار من قاعدة الامير سلطان الجوية في السعودية، لكن الهجمات الجوية لا تنطلق من الاراضي السعودية.

وينهي السفير البرقية بتأكيده انه كما كرر دوما ان الكويتيين يقفون وراءنا بحزم ويتحدون بنحو متزايد الإدانة من باقي العالم العربي.

وتشير برقية بتاريخ 29 يوليو 2003 الى ان الكويت تسهم في نفقات الحرب عبر تمويل القوات «الفقيرة»، ويطلب السفير توضيحات عن موضوع التمويل من الشيخ د.محمد الصباح فيقول الشيخ د.محمد الصباح ان حكومته وافقت بالمبدأ، على تمويل القوات البولندية، مادامت دول اخرى ستتحمل معها العبء.

وكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجارالله، وبحسب وثيقة اخرى مؤرخة في 28 اكتوبر 2003 يبلغ السفير جونز بأن وزير الخارجية سيشارك في الاجتماع الذي دعت إليه سورية في دمشق لمناقشة وضع العراق مع دول الجوار، للإعراب عن غضبه العارم من عدم دعوة العراق الى الاجتماع (!). وقال الجارالله ان حكومة بلاده تظن ان «سورية لا تنوي على الخير»، السفير شكر الجارالله على المعلومات ووافق على عدم القبول باستثناء العراق من الاجتماع، وقال انه سيتشاور مع واشنطن ويرد على الجارالله.

ويطلب السفير في نهاية البرقية النصح من وزارته. في اليوم التالي، يتصل الجارالله بجونز ليخبره بتطورات الاجتماع في سورية، وتنقل برقية تعود الى ذلك اليوم على لسان الجارالله ان وزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح تشاور مع نظرائه في السعودية ومصر والاردن واتفقوا على ان يتصل سعود الفيصل بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع، ويضغط عليه لدعوة وزير الخارجية العراقي الى الاجتماع، ونقل الجارالله ان سعود الفيصل كان متفائلا بتجاوب سورية.

ومن اهم البرقيات التي تعود لعام الاجتياح 2003 هي تلك التي تنقل تفاصيل لقاء عقد بين المرجع الديني العراقي السيد محمد بحر العلوم الذي كان يزور الكويت للمشاركة في نشاطات رمضانية، بالسفير جونز، وتقول البرقية المؤرخة في 10 نوفمبر 2003 ان بحر العلوم اشتكى من ان الكويت هي الدولة الوحيدة الصديقة من بين جيران العراق، ومن ان ايران وتركيا لن تساندا العراق ابدا، وحين قال جونز انه سيحاول ان يقابل اكبر عدد من العراقيين في زيارته التي ستبدأ قبل نهاية شهر رمضان وانه سيؤكد لهم ان اميركا لا تنوي ان تطيل بقاءها في البلاد، قاطعه بحر العلوم معترضا وطلب منه ألا يتحدث في موضوع رحيل القوات.

قالت انه «يقف وراء استقلالات الحكومات السابقة» داعية الى ان يضع كل وزير خططا للعمل وبرامج تطوير لا تخضع له بل تستمر حتى بعد تركه الوزارة.

واوضحت في هذا السياق انه «لابد ايضا من ان يكون الوزير ممن يشهد له بالرغبة في الاصلاح وخدمة الوطن والمواطن واستشعار همومه الى جانب الحنكة السياسية والحس الوطني والقدرة على المواجهة ومقارعة الحجة بالحجة».

واعربت عن اعتقادها بأن احد اسباب التأزيم السياسي الذي شهدته الكويت في الآونة الاخيرة هو انعدام الاتصال المباشر بين بعض الوزراء السابقين وابناء الشعب الكويتي وهو ما ادى الى «عدم الاطلاع على نبض الشارع والبعد عن متطلباته».

واقترحت في هذا الصدد اقامة جسور من العلاقات المباشرة بين الوزير والمواطن وان تكون لكل وزير ديوانية اسبوعية تعد متنفسا لبعض المواطنين ممن يرغبون في ايصال مطالبهم ومظلوميتهم مباشرة الى الوزير او تقديم شكوى قد يصعب تمريرها احيانا عبر القنوات الرسمية في الوزارة.

وتساءلت عن اهمية شهادات الوزير العليا أو خبرته اذا كان لا يرغب في التواصل مع المجتمع وهمومه او رافضا الاستماع الى شكاوى المواطنين المتعلقة بوزارته او عاجزا عن الدفاع عن سياسة الوزارة التي يمثلها.

وقالت ان الكويت تتمتع بخصوصية قد يفتقدها العديد من الدول منها تماسك ابناء الشعب بكل طوائفه وفئاته ووقوفه خلف الحاكم صفا واحدا وحميمية العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي وصفتها بـ «علاقة الوالد بأبنائه وليس الرئيس بمرؤوسيه».

ووصفت الكويت بواحة امن وامان وبوابة للحرية والديموقراطية والتعبير عن الرأي وان خير دليل على ذلك هو شعور المقيمين بأنهم في وطنهم يتمتعون بالكثير من الامتيازات في القطاعات التعليمية والصحية وبقائهم في البلد سنوات طويلة «حتى تجاوز عددهم ضعف عدد السكان الاصليين».

ودعت النقي الى ضرورة احترام الدستور الذي وصفته بـ «صمام الامان والقانون الاعلى الذي وافقنا عليه جميعا في تنظيم علاقات الحاكم بالمحكوم وتحديد مهام ومسؤوليات مختلف مؤسسات الدولة واركانها».

وقالت «ان الكويت بلد كريم مضياف ومتساهل، دأب ومنذ عهود على توفير سبل العيش الكريم والحياة الرغيدة ووسائل الامن للمواطن والمقيم على حد سواء» مشيرة الى احتضانها وبفخر كل الشرائح والملل والأديان والجنسيات ومن دون منة.

نجلاء النقي

أقترح إقامة جسور من العلاقات المباشرة بين الوزير والمواطن وأن تكون لكل وزير ديوانية أسبوعية تعد متنفساً لبعض المواطنين ممن يرغبون في إيصال مطالبهم ومظلوميتهم مباشرة إلى الوزير

النقي تدعو للابتعاد عن المحاصصة في اختيار الوزراء وأهمية الاعتماد على الخطط وبرامج التطوير الدائمة

أعربت محامية الدولة في الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء نجلاء النقي عن اعتزازها بإعادة تكليف سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح بتولي رئاسة مجلس الوزراء.

واشادت في حديث مع «كونا» بصدور الامر الاميري بتعيين سمو الشيخ ناصر المحمد رئيسا لمجلس الوزراء والذي وصفته بـ «الاصلاحي الامثل والسياسي المحنك ورجل المرحلة».

واعتبرت النقي وهي ناشطة سياسية تطرح قضايا سياسية واجتماعية عبر ملتقى نجلاء النقي ان تولي سموه مجلس الوزراء للمرة السابعة هو اكبر دليل على ثقة صاحب السمو الأمير بقدرته على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه.

واضافت ان سمو الشيخ ناصر والى جانب خبرته الطويلة في العمل السياسي يتميز بالطيبة ودماثة الخلق والتواضع الجم والقدرة على احتواء الامور.

وتعتبر الحكومة الجديدة التي بدأ سمو الشيخ ناصر المحمد مشاورات تشكيلها بعد صدور الامر الاميري بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء هي السابعة في عهد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد.

وشددت النقي على اهمية الابتعاد عن اسلوب المحاصصة أو الاعتماد على التكنوقراط في تعيين الوزراء وهو السبب الذي

كلفتها على ميزانية الدولة تبلغ أكثر من 15 مليون دينار وكلفة موظفي «الصحة» قاربت مليونين

جوهر: 1,164,635 «مرضية» لموظفي الحكومة في 9 أشهر.. وموظفو «الصحة» تحصلوا على 136085 «مرضية» بعلاقاتهم

د.علي جوهر

العلاج في الخارج تحول إلى ترفيه في ظل عدم وجود قواعد ثابتة وزيادة أسعار الدواء في الكويت تحتاج إلى وقفة صارمة

أعلن د.علي جوهر الاختصاصي في وزارة الصحة عن أن إجمالي الإجازات المرضية التي حصل عليها الموظفون في القطاع الحكومي خلال الفترة من 2010/1/1 وحتى 31 سبتمبر من العام نفسه بلغت مليونا و164,635 يوما مرضيا مؤكدا على أن قيمة هذه الاجازات المرضية غير المبررة في أحيان عدة تفوق كلفتها الـ 15 مليون دينار، لافتا الى ان مقارنة الإجازات المرضية بعدد الموظفين البالغ عددهم في القطاع الحكومي تظهر أن كل موظف حكومي في الدولة حصل على نحو يوم ونصف اليوم عطلة مرضية، معربا عن أمله في تقنين الحصول على إجازات مرضية ووضع أسس محددة تسمح بمنح المستحقين فقط دون غيرهم اجازات مرضية.

وكشف د.جوهر في تصريح خاص لـ «الأنباء» عن أن موظفي وزارة الصحة وبحكم علاقاتهم بالاطباء كان لهم نصيب الأسد من الإجازات المرضية، مشيرا الى ان معدل حصول المواطن في وزارة الصحة على اجازات مرضية يفوق المعدل العام لموظفي الدولة إذ كشفت الإحصائية عن ان موظفي وزارة الصحة حصلوا على 136085 يوما مرضيا.

وأضاف أن عدد الذكور العاملين في وزارة الصحة والبالغ 19350 موظفا حصلوا على 28898 يوما مرضيا أما الإناث في الصحة فقد حصلن على 107187 يوما مرضيا مقارنة بأعدادهن والتي تبلغ 72257 مرضية.

وعزا د.جوهر أسباب تردي الوضع الصحي في الكويت الى نقص في الأسرة والمحسوبية والواسطة في جميع المرافق الصحية الى جانب استمرار الاخطاء الطبية وهو ما أدى إلى أزمة ثقة بين المرضى والأطباء هذا الى جانب قيام القطاع الخاص بدور مهم في تردي الاوضاع الصحية، مؤكدا على أن استمرار الخدمات الصحية الحكومية في ممارسة عملها بصورة غير لائقة سيدعو القطاع الخاص الصحي الى التأثير السلبي الإضافي في الخدمات الصحية.

وأكد د.جوهر على أن العلاج في الخارج وعدم تقنين هذا البند يدعو إلى مزيد من التأثير السلبي على الوضع الصحي مؤكدا على أن العلاج في الخارج ووفق اي متابع فإنه يرصد ان العلاج في الخارج تحول الى رحلات ترفيهية أكثر منه علاجا حقيقيا وهناك من يعالج في الخارج لعام كامل ويكون برفقة مرافقين وهذا ما يعد هدرا للمال العام معربا عن استيائه من أن تعلو المجاملات على العلاج في الخارج والا يكون الحصول على تأشيرة العلاج بالخارج لمجرد «حبة خشم» وطالب د.جوهر قيادات وزارة الصحة بأن تسعى الى تطوير مرافق مهمة للغاية وتقدم خدمات صحية متقدمة ولشريحة في أشد الحاجة الى ذلك ومنها مستشفى حسين مكي جمعة للأورام السرطانية ومستشفى الصدري والمتخصص في أمراض القلب وان تكون هناك استراتيجية صحية صادرة عن مجلس الوزراء يقوم المسؤوون بـ «الصحة» بالالتزام بها وترجمتها.

واعتبر د.جوهر التوجه نحو انشاء الهيئة العامة للصحة مجازفة كبيرة بالخدمات الصحية وان من شأن هذه الخطوة الاقرار بأن وزارة الصحة غير قادرة على تحقيق الاعتراف المحلي فكيف تسوّق للاعتراف العالمي؟

وقال د.جوهر ان بعض المسؤولين في وزارة الصحة يعتقدون خطأ ان الدوام المبكر والاهتمام بالمظهر العام هو غاية الكمال، مؤكدا ان هذا الاعتقاد خاطئ، مضيفا ان من خطط وزارة الصحة تنفيذ مستشفيات للتأمين الصحي في أمغرة والفروانية والأحمدي، مشيرا الى ان اقرار مشروع المستشفيات كان من المفترض ان يرى النور في عام 2000 ورغم مرور 10 سنوات لم تر هذه المشاريع النور.

وطالب د.جوهر بإعادة النظر في مشروع قاعدة بيانات المرضى، مشيرا الى ان هذا المشروع يعد اخلالا بحرمة مهنة الطب لأن أسرار المرضى ستكون مشاعة وسيصبح لأي شخص ليس ذا صفة الاطلاع عليها، كما ان الميزانية المخصصة لهذا المشروع والمقدرة بـ 4 ملايين دينار يجب ب الاستفادة منها في مشاريع أخرى.

وانتقد د.جوهر عدم قيام المسؤولين في الصحة بتحصيل نحو 20 مليون دينار من شركات التأمين الصحي وتضخم ايرادات السنة المالية بمبلغ 8,4 ملايين دينار على حساب زيادة المصروفات وقيام الوزارة بصرف مبلغ 454,234 دينارا لإحدى الشركات دون وجه حق، موضحا ان هذه الملاحظات وردت في تقرير ديوان المحاسبة.

وشدد د.جوهر على ضرورة قيام الوزارة بوضع حد لزيادة أسعار الدواء في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

● أمير زكي

الاحصائية

عدد المسجلين			عدد الأيام الممنوحة		
ذكور	اناث	الاجمالي	ذكور	اناث	الاجمالي
19350	72257	94607	28898	107187	136085

التكلفة المالية للأيام الممنوحة 1,814,467 من 2010/1/1 وحتى 2010/9/14 لموظفي وزارة الصحة فقط

عدد المسجلين في كل وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات الحكومية (ذكور واناث)	عدد الايام الممنوحة (الاجمالي)
801619	1164635

تكلفة الأيام الممنوحة: أكثر من 15 مليونا من 2010/1/1 وحتى 2010/9/31

اجمالي هدر المال العام للدولة بسبب سياسة الوزير ومجلس الوكلاء

مركز الاتصال للتعداد يتسلم أكثر من 100 ألف مكالمة منذ بداية عمله

أعلن أنس الفلاح مدير عام الشركة الخليجية لمراكز الاتصال التي تدير «مركز الاتصال 106» للتعداد العام للسكان في الكويت لعام 2011، بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء أن المركز قد خدم أكثر من 100 ألف مكالمة واردة وصادرة منذ بداية عمله في منتصف شهر ديسمبر الماضي، مؤكدا أن المركز يبدأ بتقديم خدماته من الثامنة صباحا وحتى العاشرة مساء، وسيتم تمديد فترة العمل لتصل إلى 24 ساعة يوميا خلال فترة العمل الميداني للتعداد اعتبارا من 21 الجاري حتى نهاية مايو المقبل.

وذكر الفلاح ان المركز يضم 50 موظفا، 75٪ منهم من الكويتيين بناء على توجيهات الإدارة المركزية للإحصاء بضرورة الاستعانة بالعناصر الوطنية وتدريبها وقد عقدت أكثر من 5 دورات تدريبية للعاملين في المركز لتأهيلهم لتقديم أعلى مستويات الخدمة للمواطنين والمقيمين.

وعن الخدمات التي يقدمها «مركز اتصال التعداد»، قال الفلاح ان المركز يقوم بالرد على جميع استفسارات وشكاوى المواطنين والمقيمين المتعلقة بالتعداد بشكل عام وتقديم الدعم الفني للتعداد الإلكتروني وسيقوم المركز خلال فترة التعداد الميداني بحملة مكثفة لضبط الجودة ومتابعة أداء الباحثين الميدانين ورضا المواطنين والمقيمين عن الخدمة.

وأضاف الفلاح ان مركز الاتصال سيقوم وبعد انتهاء فترة العمل الميداني باستكمال أي معلومات ناقصة ومفقودة لم ترد في استمارة التعداد والاستيضاح من المواطنين والمقيمين حول هذه النواقص وصولا إلى أعلى جودة ممكنة في البيانات التي تم جمعها وحسب أعلى المقاييس العالمية.

وختم تصريحه بدعوة المواطنين والمقيمين الى عدم التردد في الاتصال بالمركز على الرقم (106) للإجابة عن أي استفسار أو شكوى.

أنس الفلاح